

المؤتمر الفني الدوري الخامس عشر للاتحاد



اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

الأمانة العامة

دمشق - ص.ب : ٣٨٠٠

هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢

فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧

التكامل العربي في مجال

الإستفادة من تقنيات المعلوماتية

في الزراعة العربية

استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في توصيف وتقييم فوطتي دمشق

اعداد

الدكتور المهندس حسين ضبيط

والدكتور المهندس أحمد ياغي

الهيئة العامة للإستشعار عن بعد

الجمهورية العربية السورية

استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد و نظم المعلومات الجغرافية في
توصيف وتقييم غوطتي دمشق بين عامي 1989 - 2001

بحث مقدم إلى

المؤتمر الفني الدوري الخامس عشر

عن

"التكامل العربي في مجال الاستفادة من تقنيات المعلوماتية
في الزراعة العربية"

الجمهورية العظمى - طرابلس - كانون الأول ، 2003

أعدھا

الدكتور المهندس محمد رقية

الدكتور المهندس أحمد ياغي

الدكتور المهندس حسين ضبيط

استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد و نظم المعلومات الجغرافية في توصيف وتقييم غوطتي دمشق بين عامي 1989 - 2001

إعداد

الدكتور المهندس محمد رقية - الدكتور حسين ضبيط - الدكتور أحمد ياغي.

ملخص

تعرضت غوطة* دمشق في الآونة الأخيرة إلى أشد حالات التعدي على أراضيها الزراعية الخصبة، فغوطة دمشق اليوم تختلف عن غوطة الأمس، فكم من مساحات كبيرة اقتلعت منها أشجارها لتحل مكانها الأبنية الشاهقة التي جاوزت أشجار الغوطة ارتفاعاً لتحجب عن الأنظار مشهد الأشجار الجميل. لقد تدفق الناس إلى دمشق من كل حذب و صوب، فبدأت هذه الأعداد الهائلة من البشر تندفع خارجاً إلى الغوطة الجميلة فتتصل القرى بالمدينة كإخطبوط يمد أذرعه بكل إتجاه. كذلك فإن الامتداد العمراني الشريطي على طول محاور الطرق التي أنشأت حديثاً خلق حواجز تحجب عن أنظار المارين جمال الغوطة.

إن النشاطات و الفعاليات العمرانية و الصناعية التي ترافقت مع زيادة عدد السكان في المنطقة أدى إلى ازدياد التلوث و الجفاف فيها.

تنبهت محافظة ريف دمشق إلى ما حل بالغوطة من دمار فأوكلت إلى الهيئة العامة للاستشعار عن بعد دراسة الوضع الراهن للغوطة و رصد التغيرات في استعمالات الأراضي و تحديد البقع المتدهورة و الملوثة فيها. و نتيجة للبحث الذي اعتمد على الصور الفضائية متعددة الأزمنة و نظم المعلومات الجغرافية تم تحديد التغيرات التي حصلت على استعمالات الأراضي المختلفة و مساحاتها بالكيلومترات المربعة و وضعت خارطة استعمالات الأراضي الراهنة للمنطقة و حدد عليها أماكن التوسعات العمرانية على حساب الأراضي الزراعية و المناطق المتدهورة و الملوثة. لقد بينت النتائج أن السبب الأساسي للتغيرات الحاصلة في استعمالات الأراضي و كسر التوازن في النظام البيئي في المنطقة هو الإخلال بالتوازن بين موارد الحوض و الحمولة البشرية حيث باتت هذه الموارد غير كافية لهذا الكم الهائل من البشر. ليس هذا فحسب، بل إن ما يزيد المشكلة تعقيداً هو بعض الممارسات الخاطئة و التجاوزات و المخالفات للأظمة و القوانين و الني أخطرها على الإطلاق الاستنزاف الجائر للمياه العذبة و تلويثها و زحف العمران على الأراضي الزراعية و الحقول و البساتين و تردي خصوبة التربة نتيجة لتلوثها و تملحها....

و قد تم وضع بعض المقترحات و التوصيات التي من شأنها إعادة هذا التوازن قدر الإمكان إلى ما كانت عليه سابقاً.

* الغوطة : هي كل ما أحاط بمدينة دمشق من أراضي مشجرة و التي تروى من نهر بردى و فروعه.

استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد و نظم المعلومات الجغرافية في

توصيف وتقييم غوطتي دمشق بين عامي 1989 - 2001

1. مقدمة

تعرضت غوطة دمشق مؤخراً إلى أشد حالات التغيرات على أراضيها الزراعية الخصبة ومياها النظيفة، فكم من مساحات كبيرة اقتلعت منها أشجارها لتحل مكانها الأبنية الشاهقة التي تجاوزت أشجار الغوطة ارتفاعاً لتجذب عن أنظارنا هذا المشهد الجميل. لقد اكتظت دمشق بالسكان و تدفق الناس إليها من كل حذب و صوب ليسكنوها ويستقروا فيها، فبدأت هذه الأعداد الهائلة من البشر تندفع خارجاً إلى هوامشها ليزحفوا بعمرائهم المتزايد على الغوطة الجميلة من كافة الجهات لتصل إلى القرى القريبة من دمشق و تلتحم مع المدينة في عمران متواصل لا أشجار فيه.

كما أدى الامتداد العمراني الشريطي على طول محاور الطرق إلى تشكل حواجز تحجب عن أنظار المارين جمال الغوطة. ليس هذا فحسب بل إن هذه الأعداد الهائلة من البشر و ما يترافق معهم من نشاطات و فعاليات عمرانية و صناعية قد زاد و بشكل واسع من التلوث و الجفاف في هذه البقعة الجميلة من الأرض و التي تغنى بها الشعراء و الكتاب في الماضي و الحاضر فبدأت تتدهور و يختل نظامها البيئي.

هدفت الدراسة إلى :

1. تقييم و توصيف أراضي غوطتي دمشق الحالية.
2. وضع مخطط واقعي للغوطة يوضح استعمالات الأراضي الراهنة 2001.
3. رصد تغيرات استعمالات الأراضي في الغوطة خلال الفترة 1989 - 2001.
4. تحديد البقع المتدهورة والمهملة والملوثة في منطقة الغوطة خلال الفترة 1989-2001.
5. رصد التوسع العشوائي في التجمعات العمرانية على حساب الأراضي الزراعية و ذلك خلال السنوات الماضية 1989-2001.
6. إيجاد الحلول و المقترحات اللازمة لوقف التدهور الحاصل للغوطة.

2. منطقة الدراسة:

تقع منطقة الدراسة إلى الشرق و الجنوب و الغرب من مدينة دمشق حيث تمتد المنطقة بين خطي طول 36:05 و 36:35 و بين خطي عرض 33:35 و 33:25 بمساحة تقارب 1200 كم². وتقع في حوض دمشق الذي يعود في تشكيلها الجيولوجي إلى البليوسين و الحقب الرابع (حوض رسوبي بحيري - لحقي) تربته رسوبية لحقية ساعدت على قيام نشاط بشري كبير تمثل بالنشاط الزراعي لذا أطلق عليها الغوطة و التي تعني الأراضي المشجرة التي تروى بنهري بردي والأعوج. متوسط ارتفاعها 650 - 700 متر عن سطح البحر. يندرج مناخ الغوطة ضمن النموذج المناخي المتوسطي شبه الجاف حيث يتراوح معدل التهطال السنوي 225 ملم و معدل الحرارة السنوية 16 درجة مئوية.

نظراً لإمكانية الصور الفضائية في رصد مساحات واسعة فقد تم دراسة أكبر مساحة ممكنة بغية رصد ظاهرة التصحر الحاصلة في الغوطة و ما حولها من أراضي المريج و نوره إلى أن الحدود المعتمدة في البحث هي أوسع من الحدود المذكورة في المراجع المختلفة. حيث اعتمد الحد الشمالي لمنطقة الدراسة جبل قاسيون و الجنوبي إلى الجنوب من مطار دمشق الدولي و الحد الشرقي إلى حدود بحيرة العتيبة و الحد الغربي إلى الغرب من عرطوز.

3. منهجية البحث

اعتمد البحث في منهجيته على استخدام الصور الفضائية للعامين 1989 و 2001 (الشكلين رقم 1 و 2) و تفسيرهما تفسيراً بصرياً و آلياً و إنتاج خارطتي استعمالات الأراضي (الشكلين رقم 3 و 4) باستخدام نظام المعلومات الجغرافي . و يبين الجدول (1) صفوف استعمالات الأراضي التي تم اعتمادها.

جدول رقم (1): صفوف استعمالات الأراضي المستخدمة لتصنيف الصورتين الفضائيتين للعامين 1989 و 2001

IDs	صفوف استعمالات الأراضي	الاستعمالات الثانوية	الاستعمالات الأساسية
111	Olives زيتون	1-1- أشجار مثمرة	1- استعمالات زراعية
112	Olives/dominated يسودها الزيتون		Agricultural use
113	زيتون مع زراعات تحميلية Olives with vegetables		
114	Abrecoot and Pulm يسودها مشمش و خوخ /dominated		
115	Cactus /dominated يسودها الصبار		
12	2-1- محاصيل و خضروات مروية Irrigated crops and vegetables		
13	13-1- أراضي محاصيل بعلية Non Irrigated lands		
14	14-1- زراعات مختلطة (أشجار + محاصيل + خضروات) Mixed Farms		
15	15-1- زراعات مختلطة + أبنية Mixed Farms and Buildings		
21	2-1- مدينة دمشق Damascus city		2- تجمعات سكنية Urbain
22	2-2- قرى Villages		
23	3-2- مباني مبعثرة Spread houses		
31	3-1- منشآت صناعية Industrial Establishments		3- منشآت Establishments
32	3-2- منشآت عامة Public Establishments		
33	3-3- حدائق Parks		
34	3-4- منشآت رياضية Sport Establishments		
35	3-5- منشآت متعددة الأغراض Multy purposes use		
36	3-6- مطار Airport		
41	4-1- أراضي متدهورة Deteriorated lands		4- أراضي غير منتجة
42	4-2- أراضي ملوثة Poluted lands		Non Productive lands
43	4-3- أراضي مهملة Omissive lands		
50	5- مراعي طبيعية Natural pastures		

4. النتائج و المناقشة

4-1 رصد التغيرات الحاصلة في استعمالات الأراضي في الغوطة بين عامي 1989 و 2001:

إن الناظر إلى الغوطة من الفضاء من خلال الصور الفضائية يدرك ما حل بالغوطة من دمار، حتى ليتمكن القول أن جزءاً كبيراً من مساحتها تآكل ومنظرها المتواصل الجميل المعروف سابقاً لم يعد موجوداً.

يبين الجدول رقم (2) استعمالات الأراضي في العامين المذكورين و التغيرات التي طرأت على هذه الاستعمالات خلال الفترة المذكورة مع تحديد مساحتها بالكيلومترات المربعة. و يظهر هذا الجدول ميلاً عاماً نحو تقلص المناطق المزروعة من جهة سواء في منطقة زراعة الأشجار أو في مناطق زراعة المحاصيل و الخضار و انتشار و توسع المناطق العمرانية بشكل أخطبوطي على أطراف مدينة دمشق باتجاه الغوطين مما أدى إلى اتصال بعض القرى بالمدينة من جهة و من جهة أخرى اتصال بعض بلدات و قرى الغوطة ببعضها البعض و ازدادت مساحتها بشكل كبير (الشكل رقم 4). كما بينت الصورة الفضائية لعام 2001 ظهور أنواعاً جديدة من استعمالات الأراضي لم تكن موجودة في عام 1989

تمثلت بالمباني المخالفة المنتشرة في الأراضي الزراعية، كما ازدادت مساحات الأراضي الملوثة و المتدهورة (الشكلين رقم 2 و 4).

4-1-1 التغيير الحاصل في الأراضي الزراعية :

لقد أظهرت الأراضي المروية تناقصاً واضحاً في المساحة حيث انخفضت إلى النصف و انخفضت المراعي الطبيعية بنسبة 38 % في حين أن أراضي المحاصيل البعلية قد زادت بنسبة 112%. إن سبب هذا التناقص في مساحة الأراضي المروية و زيادة مساحة الأراضي البعلية يعود إلى انخفاض تدفق نهر بردى إلى حد يصل إلى الصفر في أشهر عديدة من السنة من ناحية و بسبب جفاف الكثير من الآبار و انخفاض مستوى الماء و ضعف التعويض في الكثير منها من جهة أخرى (الشكل رقم 5).

4-1-2 التغيير الحاصل في أراضي الأشجار :

ظهر تناقصاً واضحاً في مساحة الأشجار المثمرة كافة حيث انخفض مجموع مساحتها حوالي 45 كم² و هذه المساحة تمثل حوالي 10 % من إجمالي مساحة الأشجار المثمرة المختلفة. و لابد هنا من الإشارة إلى أن هذا الانخفاض مستمر وبشكل سريع جداً حيث يموت و يقطع الكثير منها سنوياً. فيلاحظ انخفاض في المساحة المزروعة بأشجار الزيتون بنسبة تتجاوز الـ 50 %. كما يلاحظ أن المساحات التي يسود فيها الزيتون قد نقصت أيضاً بنسبة تقارب الـ 25 % و كذلك المساحات التي تزرع بالزيتون مع الزراعات البينية قد نقصت بنسبة تزيد عن 30 %. و قد أظهرت المساحات المزروعة بالشمش تآكل سريعاً حيث نقصت حوالي 30 كم² و لا بد من الإشارة هنا إلى أن الكثير من المساحات المتبقية هي في حال سيئ و في طريقه إلى الموت و الزوال. في حين أن مساحات الصبار تكاد تتلاشى حيث يحل محلها البنايات الشاهقة ذات الشقق الفارحة غالية الثمن سيما على أطراف المزة (الشكلين رقم 4 و 5). إن السبب الرئيس في هذا التناقص يعود بالدرجة الأولى إلى سمة الجفاف الذي تسود عاماً بعد عام بسبب نقص الموارد المائية من جهة و إلى استبدال بعض البقع من هذه المساحات بكتل من الإسمنت و البلوك.

4-1-3 التوسع العمراني و الصناعي :

أبدت التجمعات العمرانية اتساعاً كبيراً فاق الـ 60 % مما كانت عليه عام 1989 (ما مقداره 73.86 كم²). إن النسبة العظمى من هذا التوسع هو توسع عشوائي غير نظامي كالدويلعة و جرمانا و عش الورور و غيرها. فقد زادت مساحة مدينة دمشق بنسبة 24 % أي بمقدار 16.582 كم² و هذه الزيادة أتت من اتصال بعض القرى بالمدينة كحريستا، بيت سحم، عين ترما، جرمانا، المليحة، ببيلا، عربين، زملكا و غيرها. و قد زاد مجموع مساحات القرى ما مقداره 26.99 كم² أي 61 %. كما زادت مساحات المباني المبعثرة و التي غالباً ما تنتشر على أطراف الطرقات الجديدة بمقدار 21.233 كم² أي 280 %. و قد نشأ نوع جديد من التجمعات السكنية لم يكن موجوداً سابقاً وهي تجمعات مخالفة ضمن الأراضي الزراعية المختلطة و مساحتها 9.055 كم² (الشكلين رقم 4 و 5).

كما أن مساحة المنشآت المختلفة أظهرت بدورها اتساعاً واضحاً شأنها شأن التجمعات العمرانية. فالزيادة في مجموع مساحات المنشآت وصل إلى 30 % أي بما يعادل 38.818 كم². حيث أظهرت المنشآت الصناعية زيادة فاقت الـ 120 % في حين أن الحدائق و المنشآت الرياضية و المنشآت متعددة الأغراض و مطار دمشق الدولي قد أظهرت اتساعاً طفيفاً. و كذلك فإن مساحة المنشآت العامة قد زادت أيضاً بنسبة 109 %، حيث أصبحت عام 2001 ما يقارب 34 كم² (الشكلين رقم 4 و 5).

4-1-4 زيادة الأراضي غير المنتجة :

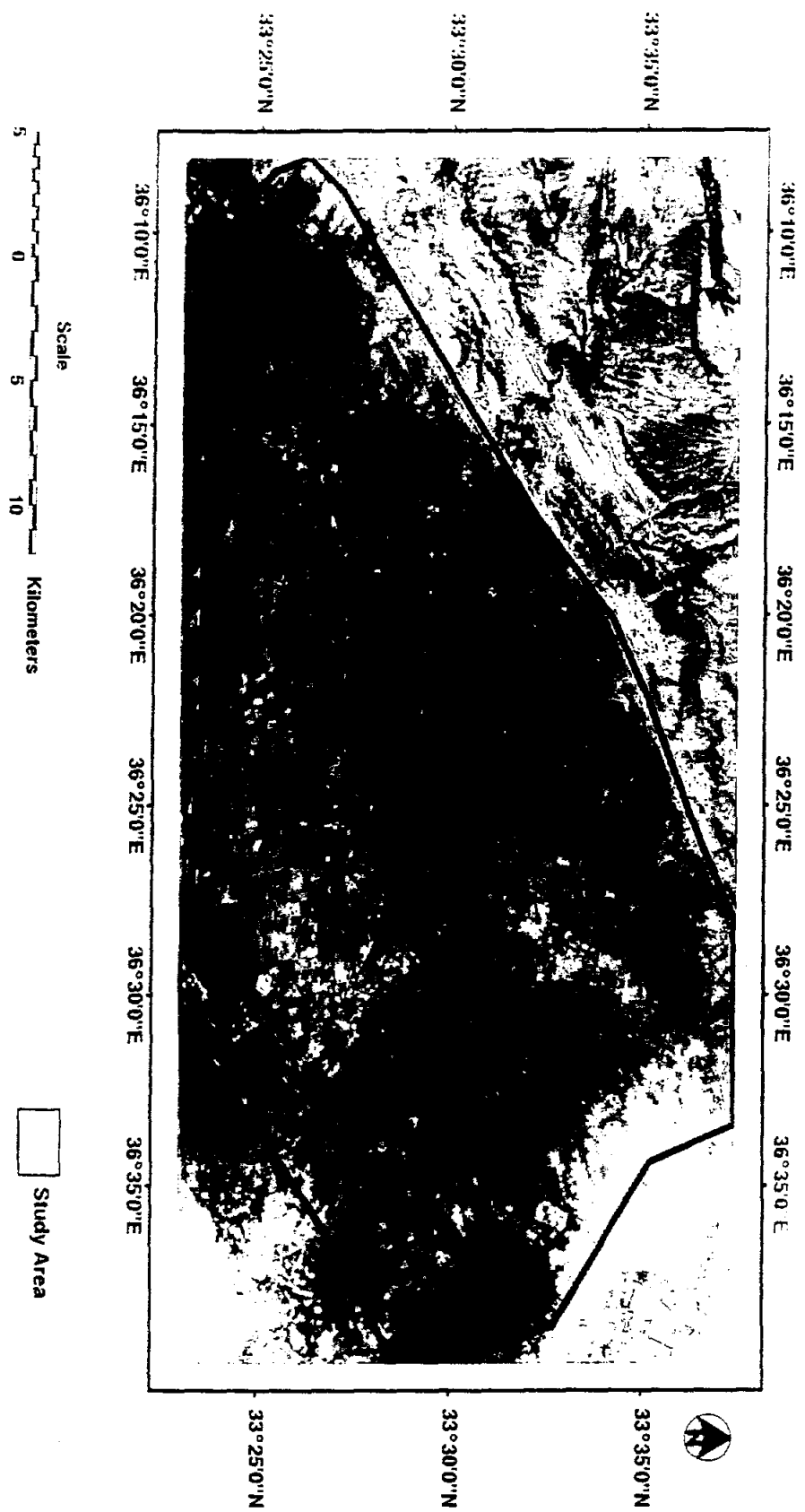
يلاحظ ميلاً عاماً في اتساع رقعة الأراضي غير المنتجة حيث زادت بنسبة 67 % و هي في طريقها إلى الزيادة المطردة في حال عدم تأمين الحلول المناسبة لزيادة الموارد المائية للمنطقة. فقد زادت نسبة الأراضي المهملة بنسبة 55 % بما يعادل 34.442 كم² كما أن صفيين جديدين قد ظهرا في عام 2001 لم يكونا موجودين عام 1989 وهما صف الأراضي المتدهورة و صف الأراضي الملوثة حيث نشأ ما مقداره 7.108 كم² من الأراضي المتدهورة و ما مقداره 0.398 كم²

(39.8 هكتار) من الأراضي الملوثة و هذه الأخيرة موجودة بالقرب من عين ترمنا حيث يوجد ما يقارب 100 دباغة والعديد من مناشر الرخام و كلها ترمي بفضلاتها إلى مجرى وأقنية نهر بردى وهذه الفضلات شديدة التلويث و السمية. (الشكل رقم 5).

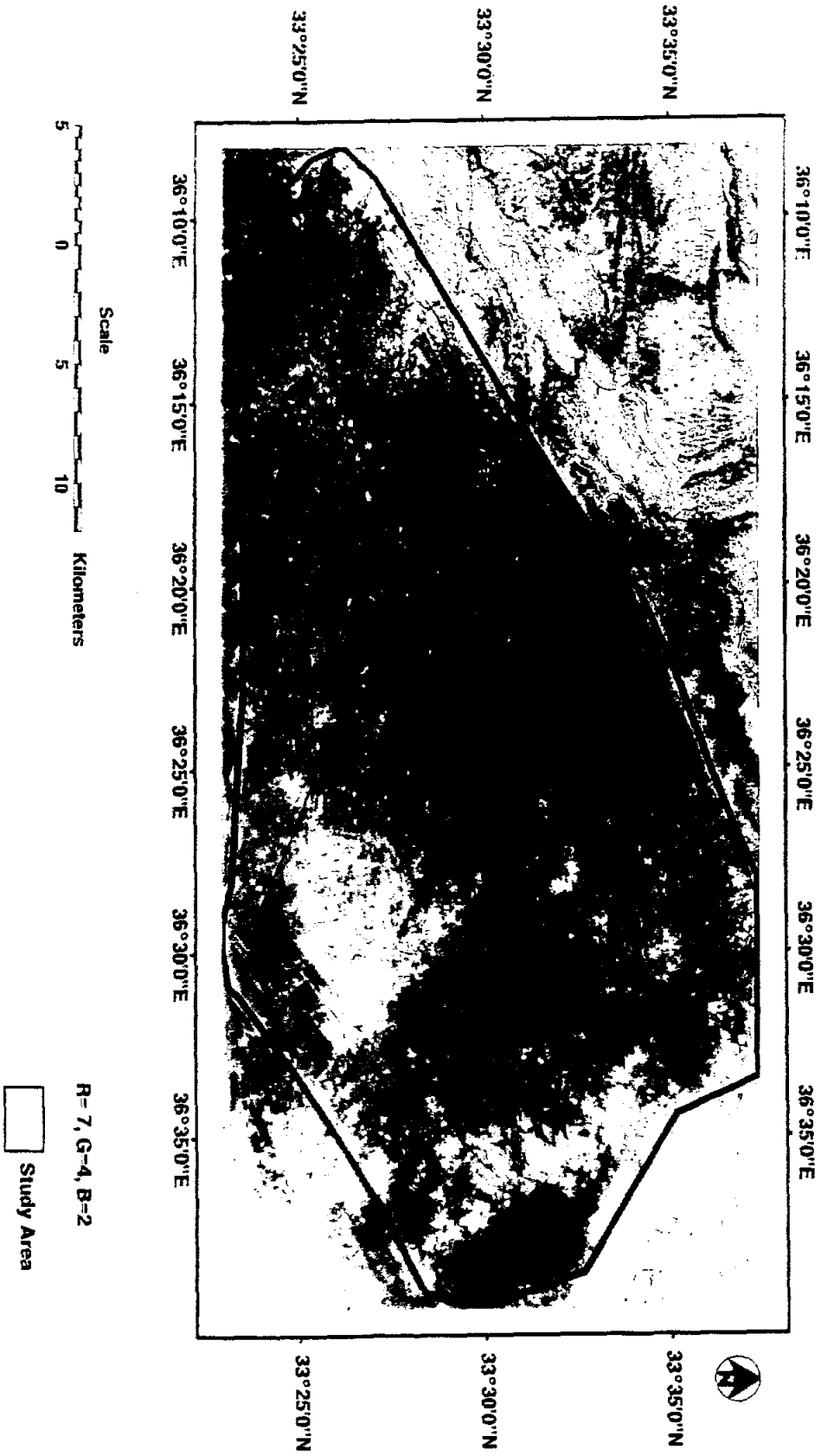
جدول رقم (2): مساحات صفوف استعمالات الأراضي لغوطي دمشق المأخوذة عن الصورتين الفضائيتين 1989 و 2001.

الفرق (نسبة%)	الفرق (قيمة)	2001 كم ²	1989 كم ²	صفوف استعمالات الأراضي
-50	-136.848	134.746	271.594	محاصيل وخضراوات مروية
112	61.718	116.973	55.255	أراضي محاصيل بعلية
-38	-32.591	52.347	84.938	مراعي طبيعية
24	16.582	86.028	69.446	مدينة دمشق
61	26.99	71.095	44.105	قرى
286	21.233	28.649	7.416	مباني مبعثرة
لا يوجد (89)	9.055	9.055	0	زراعات مختلطة + أبنية
124	13.366	24.16	10.794	منشآت صناعية
109	17.421	33.401	15.98	منشآت عامة
2.5	0.029	1.175	1.146	حدائق
5	0.035	0.735	0.7	منشآت رياضية
7.4	5.373	77.17	71.797	منشآت متعددة الأغراض
10	2.594	28.279	25.685	مطار دمشق الدولي
لا يوجد (89)	7.108	7.108	0	أراضي متدهورة
لا يوجد (89)	0.398	0.398	0	أراضي ملوثة
55	34.442	96.974	62.532	أراضي مهمة
-53	-4.95	4.378	9.328	أشجار مثمرة - زيتون
-24.4	-6.005	18.587	24.592	أشجار مثمرة - يسودها الزيتون
-32.3	-8.608	17.981	26.589	زيتون مع زراعات بينية
-24	-29.586	94.788	124.374	أشجار مثمرة يسودها المشمش والخوخ
-61	-1.454	0.937	2.391	الصبار (التين الشوكي)
1.8	5.105	286.374	281.269	زراعات مختلطة
		1191.338	1189.931	المجموع العام

شكل رقم (11) صورة فضائية لانسات لدمشق و غوطتها، 1989

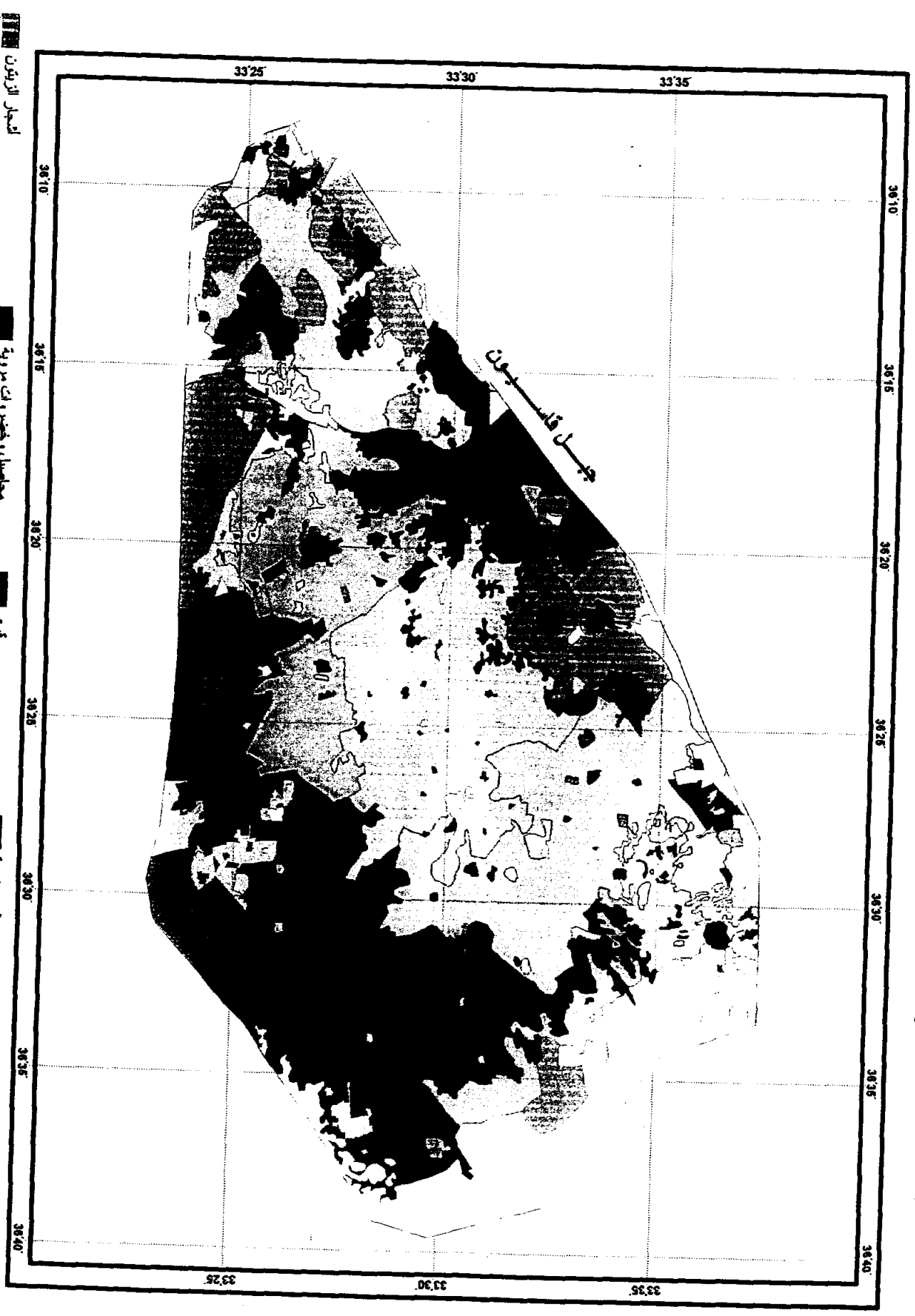


شكل رقم (٢) صورة فضائية لانسات 7 ملدحة مع صورة سبوت بانكر وماتيك لدمشق و غو طتها، 2001



خارطة استعمالات الأراضي لغوطة دمشق 1989

شكل رقم (٣)



- أشجار الزيتون
- أشجار مشرقية وسودانية الزيتون
- زيتون مع زراعات تجميعية
- يسودها التمشيط والتشريح
- الصنوبر

- محاصيل وخضروات مروية
- أراضي محاصيل بعلية
- زراعات تجميعية
- مدينة دمشق

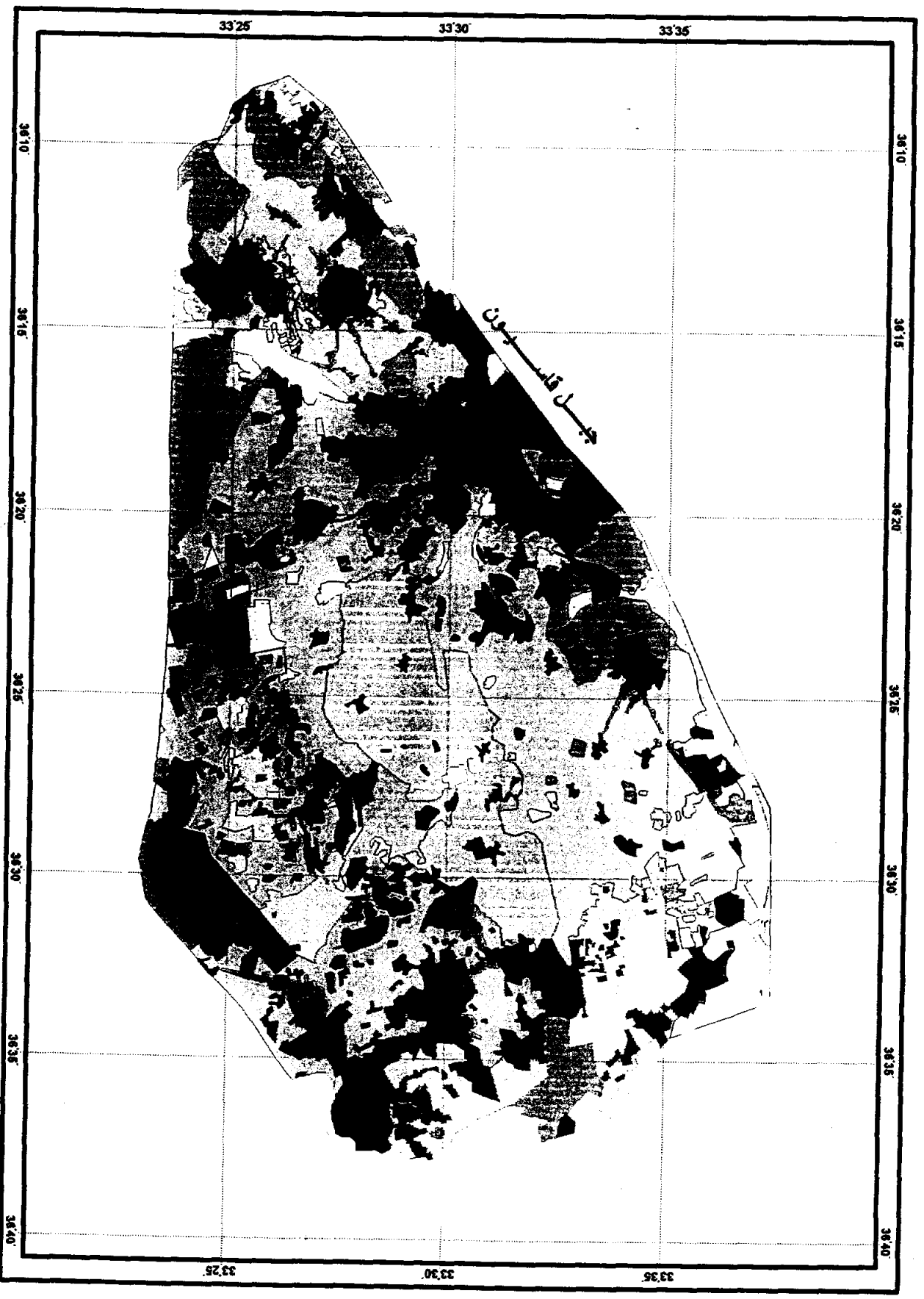
- قري
- مدينتي ميمونة
- مدينتان متجاورتان
- مدينتان متجاورتان
- حدائق

- مدينتان ريفية
- مدينتان متجاورتان الأخرى
- لقطار
- أراضي مهيمنة
- أراضي طبيعية



خارطة استعمالات الأراضي لغوطة دمشق 2001

شكل رقم (4)



	أشجار الزيتون
	أشجار مشروحة بسوردها الزيتون
	زيتون مع زراعات تحيطها بسوردها الشمشق والفرح
	السمندر

	مخمسيل وخضروات مرورية
	الأرضي محاصيل بعلية
	زراعات مختلفة
	زراعات مختلفة دائمية
	ميدية دمشق

	كروي
	مباني مدمجة
	مناطق عمارة
	مناطق

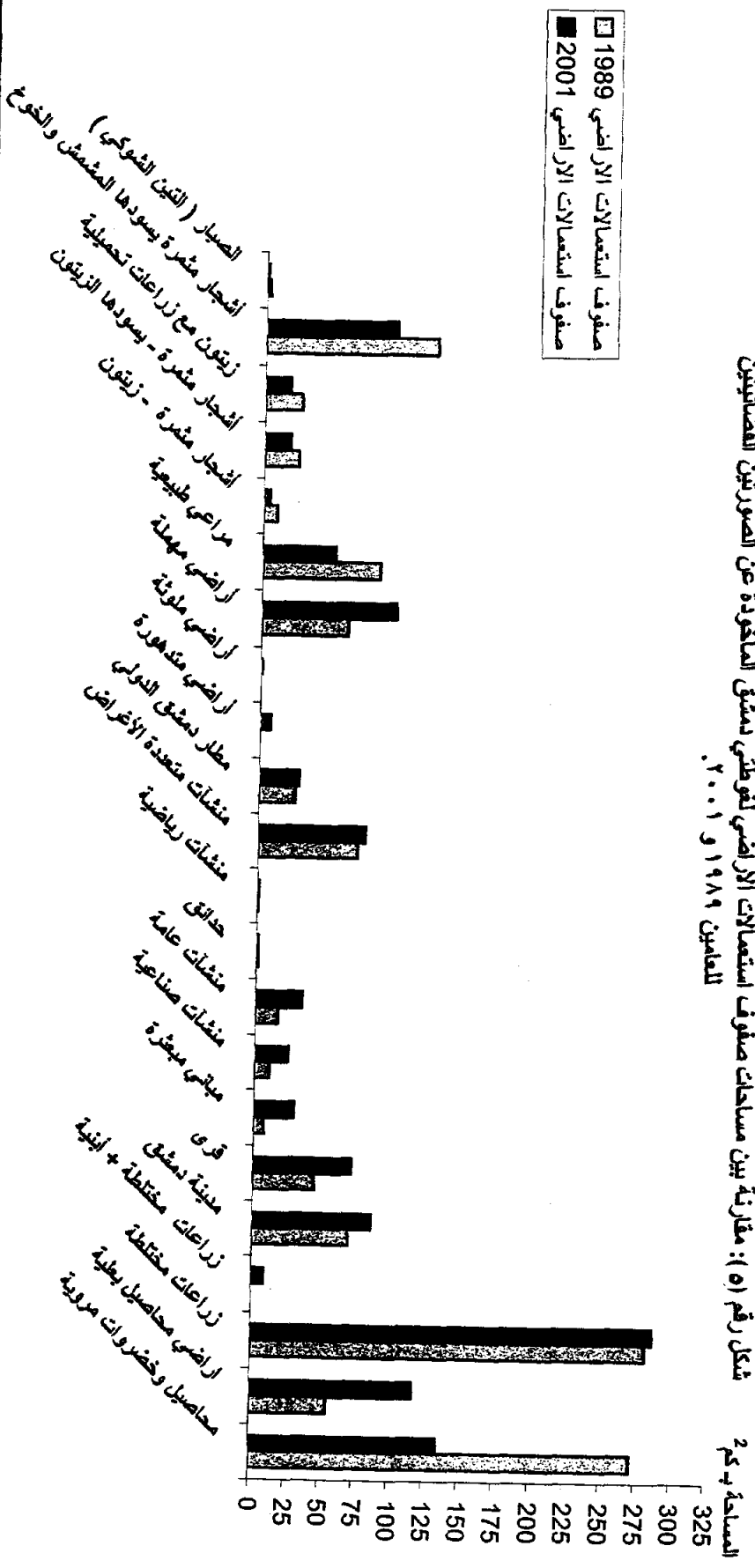
	مناطق ريفية
	مناطق منتجة الأجراف
	السمندر
	الأرضي مشجورة
	الأرضي مزارعة

	الأرضي مهملة
	مناطق طبيعية

	3 0 3 6 Kilometers
--	--------------------

	الأرضي مهملة
	مناطق طبيعية

شكل رقم (٥): مقارنة بين مساحات صفوف استعمالات الأراضي لغوطني دمشق المأخوذة عن الصورتين الفضائيتين
للسنين ١٩٨٩ و ٢٠٠١.



4-2 تلوث مياه نهر بردى و الغوطة:

تشير نتائج الدراسة الحالية و المشروع الجيوبيني (الهيئة العامة للاستعمار عن بعد، 1998) لمنطقة دمشق بمقياس 1/25000 بأن المجرى العلوي لبردى غير ملوث و ذلك من التكية و حتى نمر و متوسط التلوث من نمر إلى دمشق (الجزء الأوسط للمجرى) و شديد التلوث بعد مدينة دمشق و في الغوطة. وقد أمكن تمييز مجموعتين من العناصر و المركبات العضوية الملوثة في المياه السطحية المستخدمة في الري:

المجموعة الأولى: و تشمل الفوسفور و النترات و النتريت و الأمونيا و مصدر هذا النوع من التلوث يعود إلى إلقاء النفايات الصناعية و الصحية و هذا يهين الظروف الملائمة لنمو المتعضيات الدقيقة بما فيها الجراثيم التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب العدوى.

المجموعة الثانية: و تضم الكلوريت و الهيدروكربونات و شاردة الكالسيوم.

كما يوجد مجموعة من العناصر الثقيلة الملوثة مثل الكاديوم - الكروم - الرصاص - النحاس - الزنك و القصدير... الخ.

4-3 أسباب التغير في استعمال الأراضي و تدهور بيئة الغوطة:

هناك رأيان في تفسير التغيرات في استعمال الأراضي و تغيّل اختلال التوازن البيئي في الغوطة ، حيث يرى أصحاب الرأي الأول أن الطبيعة هي المسؤولة عن الأزمة المائية و عن التصحر في حوض دمشق. و يحملون المناخ بالذات المسؤولية الأولى و الأخيرة. و لتفسير ذلك تم إجراء بعض التحاليل الإحصائية لمعطيات المناخ في الخمسين سنة الأخيرة، حيث تمت دراسة المتوسط المتحرك لخمسة أعوام و كذلك الميول الـ Trend للمحطات المطرية المتوفرة في حوض دمشق و عندها خمس محطات. لقد وجد أن الميل الواضح نسبياً في السلسلة الزمنية لهذه الهطولات هو في محطة خرابو فقط حيث أنه يعتبر ذو دلالة إحصائية عند الاحتمالية 0.1. في حين أن باقي المحطات (الزيداني - سرغايا - مطار دمشق الدولي - عين الفيحة) لا تشير الميول فيها إلى وجود دلالة إحصائية نحو النقصان في الهطولات. و عليه فإنه لا يوجد تغير في المناخ في منطقة الدراسة و إن المناخ يتذبذب وفق ما يسمى بالدورة المناخية قصيرة و طويلة الأمد. و إن الجفاف في المنطقة يعود سببه إلى كسر التوازن بين موارد الحوض و الحمولة عليه و هذا الخلل يميل باتجاه الاستنزاف و يزداد هذا الخلل وضوحاً في الأعوام الجافة.

ويرى أنصار الرأي الثاني أن الإنسان هو المسؤول الأول و الأخير عن هذا التغير في استعمال الأراضي و كسر التوازن البيئي في المنطقة حيث أن العلاقة بين الحمولة السكانية و الطاقات الطبيعية لحوض دمشق أخذت بالاختلال المتصاعد، حيث فاق عدد السكان استيعاب الحوض و إمكانياته الطبيعية، في ظروف بعيدة عن الاستغلال الأمثل لثرواته المائية و الطبيعية الأخرى، تزامنت مع فترة مناخية سيئة. و لو اقتصرنا المشكلة على عدد السكان الذي يتجاوز الملايين الأربعة و تأمين احتياجاتهم الحيوية و الأساسية من الماء و الغذاء و السكن و غير ذلك من خدمات أخرى ضمن الحدود المعقولة و الكريمة لكانت حدة الأزمة الشاملة أقل مما هي عليه في حوض و مدينة دمشق. لكن المشكلة ازدادت تعقيداً و تشابكاً نتيجة أعمال و ممارسات أقل ما توصف أنها تجاوزات و مخالفات للأنظمة و القرارات الموضوعية و للقوانين الطبيعية. أخطرها على الإطلاق الاستنزاف الجائر للمياه العذبة و تلويثها، و زحف العمران على الأرض الزراعية و الحقول و البساتين، و تردي خصوبة التربة نتيجة تلوثها و تملحها، و عدم توقف سيل الهجرة من معظم أرجاء القطر و من خارجه إلى الحوض.

لقد شغل التوسع العمراني العشوائي الحيز الأكبر من توسعات المراكز العمرانية الحاصلة في الغوطة مثلما حصل بالنسبة لأحياء مدينة دمشق ذات التوسع العشوائي. و يغلب حدوث هذا التوسع على حساب الأرض الزراعية المشجرة و المستغلة، مبتدئاً بمساكن متفرقة ضمن الأراضي الزراعية سرعان ما تتحول إلى كتلت و حارات ثم أحياء خلال سنوات قليلة.

4-4 الموارد المائية :

قدرت الموارد المائية في حوض دمشق عام 1990 بحوالي 850 مليون متراً مكعباً (حسب دراسات مديرية حوض بردى و الأعوج). و إن احتياجات مياه الشرب و التصنيع فقط دون الزراعة في دمشق و ريفها ستصل في عام 2010 إلى

846.4 مليون م3 (الشركة العامة للدراسات و الاستشارات الفنية) وهذا يقترب كثيراً من الرقم الإجمالي للموارد المائية الكلية وهي (الموارد الجوفية + مياه الينابيع)، هذا إن بقيت كمية الموارد كما قدرت عام 1990 و لم تتناقص. مما يستدعي تخصيص هذه الموارد بالكامل للشرب وهذا الأمر غير وارد كلياً لأن معظم الينابيع في حوض دمشق هي من الينابيع الكارستية التي تتميز بتصريف كبير جداً في الربيع وقليل في باقي فصول السنة وهذا يعني أنه لا يمكن الاعتماد على مياه الينابيع في إمداد التجمعات السكانية بالمياه بشكل منتظم على مدار السنة.

و هذا يوضح أن الموارد المائية في حوض دمشق محدودة جداً ولا تلي احتياجات الشرب والري و الصناعة في الوقت الراهن بل و منذ عشر سنوات خلت ولا يمكن بالتالي التخطيط لأي توسع في هذه الاستهلاكات قبل تأمين مصادر مائية جديدة من خارج حوض دمشق و عليه فإن استثمار الموارد المائية المحلية في حوض دمشق بشكل عقلاني والمحافظة عليها وحمايتها من التلوث واجب وطني.

مما تقدم يتبين لنا أن المسؤول الأول عن التصحر واتساع رقعته وعن المشكلات التي يعاني منها حوض دمشق وساكنته هو الإنسان مسؤولاً كان أو مواطناً وليست الطبيعة التي يأتي دورها في الموقع الثاني.

5. المقترحات و التوصيات:

- لقد تم وضع مجموعة من التوصيات التي تتعلق بالسكان والتوسع العمراني العشوائي ومنها ما يتعلق بالمياه وبعضها يرتبط بالتطبيقات الزراعية و الجزء الأخير منها يرتبط بوقف التلوث في بيئة دمشق و غوطتها وأهمها:
- محاولة إعادة دراسة التوزيع الديموغرافي و تخفيف الضغط السكاني عن محافظة دمشق وريفها.
 - الاستفادة من المساحة الفارغة المتبقية بين المساكن ضمن المخططات التنظيمية قبل التفكير باقتطاع مساحات زراعية جديدة وتحويلها إلى أحياء سكنية.
 - التوسع العمراني الرأسي بدلاً من التوسع الأفقي الذي غالباً ما يكون على حساب المساحات الزراعية.
 - ضرورة حفر الآبار على مستويات عميقة (السينومان _ ثورون و الجوراسي) في المناطق المحيطة بالغوطة وعلى حفر آبار جديدة في السفوح الشرقية لجبل الحرمون ضمن صخور الجوراسي الغنية بالمياه.
 - محاولة الحصول على المياه من خارج حوض دمشق.
 - الاستفادة من مياه العواصف المطرية في الشتاء و إقامة السدود والخزانات السطحية للاستفادة من كل قطرة ماء.
 - العناية بمجرى النهر و فروعه و تنظيفه مع شبكات الري بشكل دوري و اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يرمي النفايات و الأوساخ فيه.
 - اتباع طرق الري و العمليات الزراعية الحديثة و التي من شأنها استخدام المياه بالشكل الأمثل و تقليل الهدر في المياه إلى حدوده الدنيا و ذلك بتطبيق أسلوب الري بالرذاذ أو بالتنقيط و استخدام بعض المواد الصناعية التي تساعد على الاحتفاظ بالمياه مما يجعله متاحاً للنباتات لأطول وقت ممكن.
 - إن مفهوم البحث عن الأصناف عالية الإنتاج بوحدة المساحة يجب أن يستبدل بمفهوم البحث عن المحاصيل عالية الإنتاج بوحدة الحجم من المياه المستخدمة.
 - اعتماد نموذج معين للممولة الرعوية للمراعي حسب قدرتها الانتاجية سيما في الأعوام الجافة.
 - توعية المواطنين على أهمية الحفاظ على المياه و عدم هدرها و تلوثها.
 - ضرورة سن القوانين و التشريعات التي من شأنها الحفاظ على المياه كماً و نوعاً و فرض العقوبات على مخالفين هذه القوانين و التشريعات و متابعة تطبيقها لدى الجهات المعنية.
 - مسح و جرد الملوثات الصناعية التي تطرح في المجاري المائية كماً و نوعاً و إجراء معالجة للنفايات الصناعية قبل طرحها في المجاري المائية أو شبكة الصرف الصحي.

- توزيع المشاريع الصناعية بشكل يتناسب و خصائص البيئة و الأشكال الأرضية للمناطق و الأخذ بعين الاعتبار المقدرة الجيوديناميكية للمنطقة و المقدرة الجيوكيميائية للترب و وردة اتجاه الرياح.
- منع إعطاء أي ترخيص صناعي لأي منشأة دون التعهد بتركيب و استخدام أجهزة صناعية حديثة تستخدم دورات المياه المغلقة و تخفف من النفايات الناتجة عنها و خاصة في ضوء الجفاف الذي تعيشه المنطقة و فرض رقابة صارمة على المصانع و مصادر التلوث.
- منع وضع مقالب النفايات في المقالع المهجورة لمنع تلوث المياه السطحية و الجوفية.
- إعادة دراسة الغوطة بشكل دوري و متكرر كل خمس سنوات باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد و ذلك لمتابعة وضعها و ما قد يحصل عليها من تغيرات بغية وضع الحلول المناسبة و هنا نؤكد على الفوائد التي يقدمها هذا النوع من التقنيات من حيث المراقبة الدورية و الشاملة و توجيه الجهات المعنية إلى مواضع الخلل في الوقت المناسب.
- التقيد بالقوانين و الأنظمة النافذة و القرارات و التعاميم الصادرة بهذا الخصوص.

6. المراجع:

- تقرير المرحلة الثانية /مشروع دراسة وإعداد المخطط الهيكلي العام لمدينة دمشق/الدراسة الإقليمية/. إعداد الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية/دمشق.
- مشروع الخارطة الجيوبينية للمنطقة الجنوبية مقياس 1/100000، المنكرة الإيضاحية. الهيئة العامة للاستشعار عن بعد 1997. دمشق.
- مشروع الخارطة الجيوبينية لمنطقة دمشق مقياس 1/25000، الجزء الأول: المنكرة الإيضاحية. الهيئة العامة للاستشعار عن بعد 1998. دمشق.
- مشروع دراسة وإعداد المخطط الهيكلي العام لمدينة دمشق "التقرير الخاص بالمخطط الإقليمي". الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية دمشق 1999.